LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

مداخلة شفهية

مائدة مستديرة: قضية الهيشري أمام المحكمة الجنائية الدولية

لاهاي، 19 مايو 2026

السيدات والسادة الحضور،

اسمي أحمد مصطفى، رئيس قسم التوثيق في منظمة رصد الجرائم في ليبيا، وهي منظمة مستقلة يقودها الناجون وتعمل منذ 7 سنوات على رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية في ليبيا والدعوة للمحاسبة.

تتمحور هذه المداخلة حول ثلاث رسائل رئيسية. أولاً، أن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لا تزال مستمرة في ليبيا بشكل واسع ومنهجي في ظل غياب المساءلة. ثانياً، أن قضية خالد الهيشري تمثل لحظة مفصلية بالنسبة للضحايا والناجين وإمكانية تحقيق العدالة الدولية في ليبيا. وثالثاً، أن هذه القضية يجب ألا تبقى استثناءً معزولاً، بل بداية لمسار أوسع لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

لا تزال الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية مستمرة في مختلف أنحاء ليبيا بشكل واسع ومنهجي. وعلى الرغم من الانقسام السياسي واختلاف الأيديولوجيات والانتماءات بين الجماعات المسلحة والسلطات المتنافسة، فإن أنماط الانتهاكات تبقى متشابهة بشكل لافت، وتشمل الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، والقتل خارج نطاق القضاء. وغالباً ما ترتكب هذه الانتهاكات من قبل نفس الجهات والأطراف المتورطة في جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

خلال عام 2025، وثقت منظمة رصد أكثر من 850 انتهاكاً جسيماً، من بينها 131 حالة احتجاز تعسفي، وفقاً لتقريرها السنوي. كما تشير البيانات الأولية التي وثقتها المنظمة خلال عام 2026 إلى استمرار الأنماط نفسها، حيث تم توثيق 193 انتهاكاً حتى الآن، بينها 131 حالة احتجاز تعسفي. وهذا يؤكد أن هذه الانتهاكات ليست حوادث منفصلة أو مؤقتة، بل جزء من نمط راسخ ومستمر يغذيه غياب المساءلة الفعالة.

ولا يزال الانقسام السياسي أحد أبرز التحديات في ليبيا، وقد امتد تأثيره بشكل مباشر إلى المؤسسة القضائية، التي شهدت مؤخراً انقساماً علنياً بين الشرق والغرب. وهذا يعكس بوضوح أن النظام القضائي الليبي، في وضعه الحالي، يفتقر إلى القدرة والاستقلالية والإرادة السياسية اللازمة لإجراء مساءلة فعّالة بحق المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية. كما ساهمت التجاذبات السياسية وتداخل المصالح في ترسيخ الإفلات من العقاب واستمرار الانتهاكات في مختلف أنحاء البلاد.

وفي هذا السياق، يُمثل اعتقال خالد الهيشري، باعتباره أحد أبرز المسؤولين السابقين في سجن معيتيقة والمتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ثم تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، حدثاً تاريخياً بالنسبة للضحايا والناجين والمجتمع المدني في ليبيا. كما تؤكد هذه الخطوة أن الآليات الدولية لا تزال قادرة، من خلال التعاون الفعال، على إحداث فارق حقيقي في مسار العدالة، رغم إخفاق منظومة العدالة الوطنية في تحقيق المحاسبة وجبر الضرر.

ومن وجهة نظرنا، فإن أهمية جلسة تأكيد التهم في قضية الهيشري تتجاوز بعدها الإجرائي أو القانوني البحت. فهي تمثل نقطة تحول مهمة في مسار الوضع الليبي أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولأول مرة، يمثل مشتبه به ليبي أمام المحكمة لمواجهة اتهامات خطيرة تتعلق بجرائم دولية. ولا تتعلق هذه القضية بحالة فردية فقط، بل تمثل تحولاً من سنوات طويلة من الإفلات من العقاب نحو إمكانية تحقيق مساءلة حقيقية.

كما تبعث هذه القضية برسالة مهمة مفادها أن مرتكبي الجرائم الجسيمة يمكن أن يواجهوا العدالة مهما طال الزمن، وأن الجرائم الدولية لا ينبغي أن تمر دون محاسبة.

ومنذ اللحظة الأولى لاعتقال الهيشري، يتابع الضحايا والناجون تفاصيل القضية باهتمام بالغ، وينتظر كثير منهم الانتقال إلى مرحلة المحاكمة. ومن خلال تواصلنا المستمر مع ناجين وضحايا داخل ليبيا وخارجها، بمن فيهم ليبيون وغير ليبيين معنيون بهذه القضية، لمسنا مستوى متزايداً من الثقة في المحكمة والإجراءات المتخذة حتى الآن. وقد عبّر عدد منهم عن شعورهم بأن سنوات طويلة من المطالبة بالعدالة لم تذهب سدى، وأن جهودهم بدأت تؤدي إلى نتائج ملموسة.

ولا يقتصر هذا الأثر على ضحايا الهيشري فقط، بل امتد أيضاً إلى ضحايا وناجين تعرضوا لانتهاكات في مناطق وسياقات أخرى داخل ليبيا، حيث أعادت هذه القضية إحياء الأمل لديهم بإمكانية مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها يوماً ما، وأن العدالة قد تمتد مستقبلاً إلى قضايا ومسؤولين آخرين.

وفي الوقت نفسه، تبقى حماية الضحايا والشهود شرطاً أساسياً لأي عملية مساءلة موثوقة. وقد أبدت مجتمعات الضحايا والناجين استعدادها للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومع الممثلين القانونيين للضحايا في قضية الهيشري. إلا أن هذا التعاون لا يزال محفوفاً بمخاطر جدية، تشمل التهديدات والأعمال الانتقامية، خصوصاً في ظل هشاشة الوضع الأمني واستمرار نفوذ الجماعات المسلحة.

وفي حال عدم تطوير وتنفيذ آليات حماية فعالة تراعي خصوصية السياق الليبي، بما في ذلك الأبعاد الأمنية والاجتماعية والثقافية والعرقية، فإن مشاركة الضحايا والشهود ستظل محدودة وهشة، ما قد يؤثر بشكل مباشر على فرص الوصول إلى العدالة.

ومن المؤسف أن عدداً من المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لا يزالون فارين من العدالة ويتنقلون بحرية داخل ليبيا وخارجها، أحياناً بتواطؤ من بعض الدول. كما أن بعضهم لا يزال يشغل مواقع نفوذ وسلطة رغم صدور أوامر قبض بحقهم، أو رغم إعلان السلطات الليبية عن احتجازهم دون اتخاذ خطوات فعلية لنقلهم إلى المحكمة أو محاكمتهم أمام جهات قضائية مختصة، كما هو الحال في قضية أسامة انجيم الذي أعلن عن اعتقاله لكن من خلال متابعة فريق المنظمة لتحركاته تم اثبات انه حر طريق ويمارس مهامه ولديه صلاحيات واسعة في سجن معيتيقة حتى الان. وهذا كذلك ماكده بعض الضحايا الذين قابلناهم بعد اطلاق سراحهم مؤخرا.

وقد ساهم هذا الواقع في خلق بيئة تسمح باستمرار الانتهاكات دون خوف حقيقي من المحاسبة أو الردع.

إن سنوات طويلة من التأخير وغياب أي إجراءات جدية للمساءلة أضعفت ثقة المجتمعات المتضررة في النظام القضائي الوطني وفي إمكانية الوصول إلى العدالة. وبالنسبة لكثير من الضحايا والناجين، أصبحت العدالة المحلية تبدو بعيدة وغير مضمونة، رغم التصريحات الرسمية المتكررة بشأن استقلال القضاء وقدرته على المحاسبة.

ولهذا، لا يزال كثيرون ينظرون إلى الآليات الدولية باعتبارها الأمل المتبقي لتحقيق قدر من العدالة، ولو بشكل جزئي، ولمواجهة ثقافة الإفلات من العقاب المتجذرة في ليبيا.

شكراً لكم.

للتواصل معنا

نور خليفة
مسؤولة التواصل والاتصال
Nour@lcw.ngo

علي عمر
المدير التنفيذي
Ali@lcw.ngo

تابع عملنا